

هكذا سماه تمر وبيع التمر مثله جازي لما رويها ولا لانه لو
كان تمرها من البسيع بازان الحديث وان كان غير تمر فما حره
ويؤتى له عليه الصلاة والسلام اذا اختلف السومحان فيبيعوا
كيف يشاء ويذلل ما رويها على زيداني فاسن وهو ضعيف
عند النقلة **قال** وكذلك العنب بالزبد يعني على
الحل في الوجه ما بيناه وفي الايجوز في الاتفاق اعتدالا
بالخطبة المقلية بغير المقلية والربط بالربط يجوز مماثلة
كذلك عندنا لانه يبع التمر بالتمر ونذا يبع الخطبة الرطبة
او المبلولة مثلها او باليابسة او التمر او الزبيب المتفق
بالنقع او غير النقع من ساعداني حقيقة والي يورد
وقال محمد بن ابي بكر جميع ذلك لانه يبيع التمر المستأورة
في اعد الاموال وهو الممان والواضحة بعتهم في الحال
وكذا الواجب على باطلا في الحديث ان الله نزل هذا
الاصل في بيع الربط بالتمر لما رويها وما وجه الفرق
كهد من هذه العنقود وبين الربط بالربط ان التناقض
فها نظير مع بقا السليلين على الاسم الذي فقد عليه
العقد وبيع التمر بالربط مع بقا احد منهما على ذلك فيكون
لنقاوتنا في عين المقصود عليه فبعتهم وفي الربط
بالربط التناقض بعد ذلك ان الاسم فامهل من نقاوتنا
في المقصود عليه فلا يفتقر ورواي البسيع التمر متناقضا
لا يجوز لان البسيع يجرى في الكفر في حيث يجرى في بيعه
بما سنا من التمر لثان بواحد لانه ليس بتمر فان هذا
الاسم

الاسم له من اول ما نفعه صرته لا قبله والكفر في عدوي
متفاوت حسب لوباع التمر به نسبة لا يجوز للمحال
قال ولا يجوز بيع التمر بالزبد والسمسم
بالسرج حتى يكون الذهب والسرج مما يكون في الزيتون
والسمسم فتكون الذهب مثله والزيادة بالبحر لان عند
ذلك يعرف عن الزباد ما فيه من الذهب موزون وهذا لان
ما فيه لو كان اكثر او متساويا والسكر وبعض الذهب والتمر
وحده فضل ولو لم يعلم مقدار ما منه لا يجوز لاحتمال الربا
والشبهة فيه كاحقيةه واجوز نزهة والبراسمينه
والعين بمصره والتمر بديسه على هذا الاعتبار
واختلفوا في القطن بعزله والكراسم بالقطن يجوز كيف
ما كان بالاجاع **قال** ويجوز بيع السمحان المتخلفة
بعضها ببعض متفاضله ومراد من هذا الاثر والبقر والغنم
واما البقر والجواميس فحجر وكذا المعز مع الضان وكذا
المران مع الجاهة **قال** وكذا البان البقر والغنم
وعن الشافعي رحمه الله انما جاز واحد لا اتحاد المقصود ولما
ان الاصوات مختلفة حتى يجرى بمان احد مما لا احرز الا
وكذا اجازتها اذ لم تتبدل بالمصفة **قال** وكذلك القطن
يحل العنب للاختلاف بين اصله وما قد ما ليس مما يربط
وهو لكان عسرا مما جاز بين ويتر القطن وهو العنب
حينئذ للاختلاف المقصود **قال** وكذا السمسم
السطح دالالية او بالسم لانهما احدان مختلفتان للاختلاف
الصور وانعاني والمنافع اختلافا فاهتا **قال** ويجوز بيع